المـــركـز الفلسطيـنـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة
2018/11/30 - 2018/11/1

يستمر الحصار الاسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الثاني عشر على التوالي، وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير (شهر نوفمبر) شددت السلطات المحتلة القيود المفروضة على المعابر التجارية، حيث واصلت فرض القيود على دخول السلع والبضائع إلى القطاع، كما استمر حظر تصدير وتسويق كافة البضائع من قطاع غزة، باستثناء كميات محدودة جداً. وعلى صعيد المعابر المخصصة لمرور الأفراد ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور بعض الفئات كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحافيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.

القيود على حركة البضائع والسلع

- رغم استمرار فرض القيود المشددة على توريد السلع إلى قطاع غزة، سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتوريد 10.133 شاحنة[1]، وقد سجلت واردات شهر نوفمبر انخفاضاً بنسبة 15.8% عن واردات شهر أكتوبر التي بلغت 12.036 شاحنة.

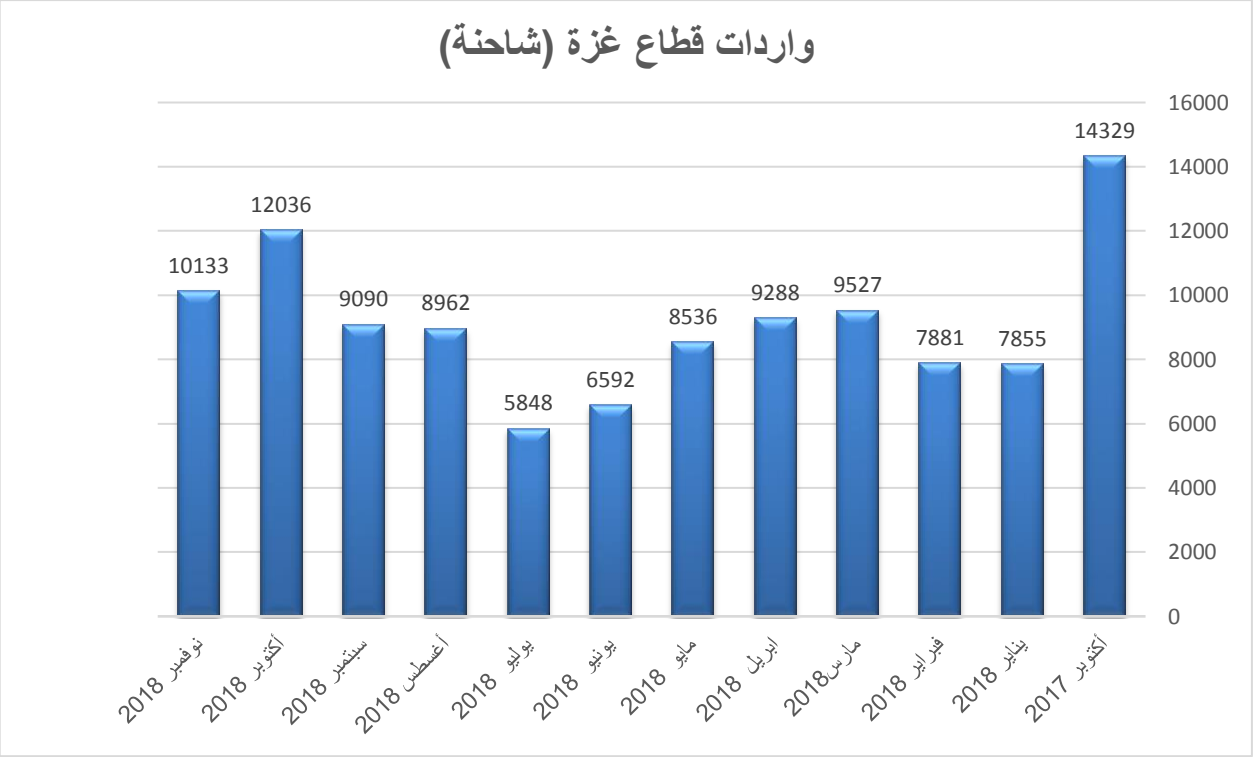

- **استمرار حظر صادرات قطاع غزة:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض حظراً على تصدير منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود تسمح بتصدير كميات محدودة جداً من بعض السلع، معظمها يتم تصديرها إلى الضفة الغربية، والكميات

[1] - مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، أُنظر:
https://www.ochaopt.org/ar/page/about-us

القليلة الأُخرى إلى اسرائيل وبعض دول العالم. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر نوفمبر بتصدير 241 شاحنة منها 198 شاحنة إلى الضفة الغربية[2]، تحتوي على منتجات زراعية، سمك، أثاث، جلود مواشي، خردة المنيوم، وملابس.

- تعادل صادرات شهر نوفمبر 5.3% من حجم الصادرات الشهرية قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والتي كانت تبلغ نحو 4500 شاحنة شهرياً. وقد سجل شهر يوليو الماضي أقل نسبة صادرات، حيث تم تصدير 29 شاحنة فقط، بينما شهد شهر يناير الماضي أعلى نسبة صادرات، حيث تم تصدير 389 شاحنة.

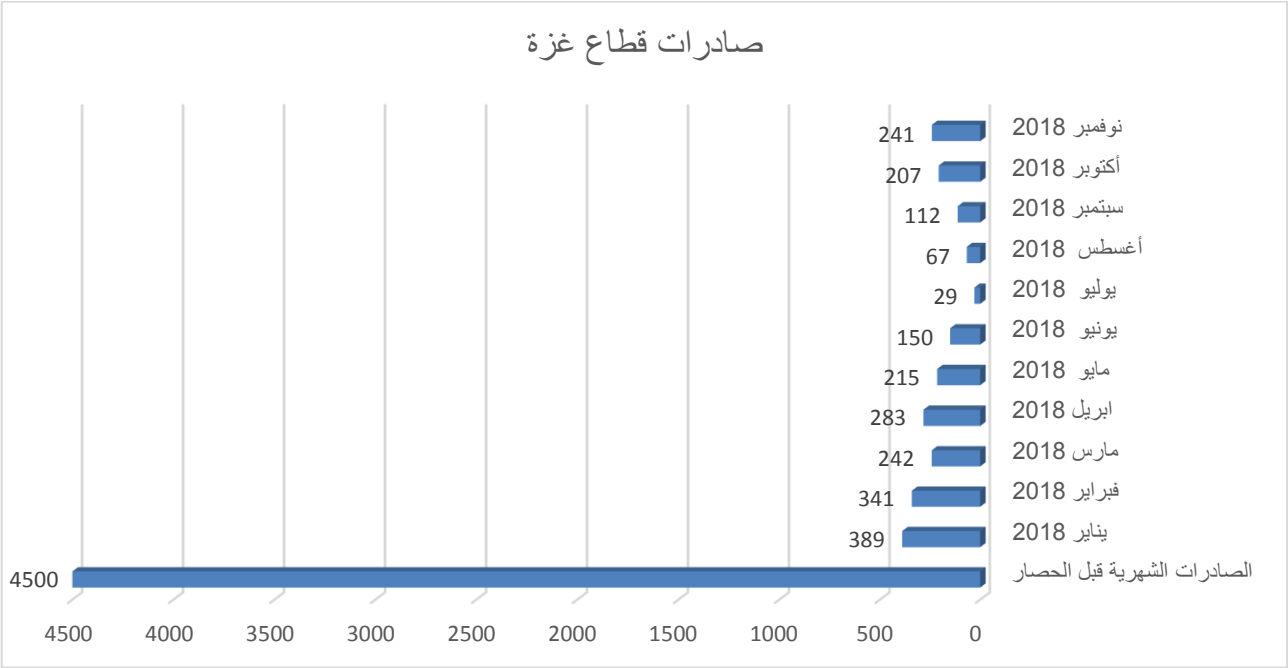

- ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً مشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام"، وتضع السلطات الاسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 118 صنفاً، وتحتوي هذه الاصناف مئات السلع والمواد الأساسية. وتعتبر المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويساهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية. ومن هذه المواد: معدات الاتصال، المضخات، مولدات الكهرباء الكبيرة، القضبان الحديدية، أنابيب الحديد بجميع أقطارها، أجهزة لحام المعادن، قضبان الصهر المستخدمة في اللحام، أنواع متعددة من الأخشاب، أجهزة UPS التي تحمي الأجهزة الكهربائية من الضرر عند انقطاع في التيار الكهربائي بشكل مفاجئ، أجهزة التصوير بالأشعة السينية، الرافعات والمعدات الثقيلة، والمصاعد الكهربائية، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة.

- تتسم عملية تقديم الطلبات الخاصة بسكان قطاع غزة للحصول على السلع التي تصنفها سلطات الاحتلال على أنها "مواد مزدوجة الاستخدام" بالتعقيد والغموض. فعلى الشخص من سكان غزة أن يقدم طلباً إلى لجنة تنسيق دخول البضائع الفلسطينية التي تقوم بدورها بتمرير الطلب إلى مديرية التنسيق والارتباط الإسرائيلية في معبر إيريز، ويتم تصنيفها وإرسالها إلى الضابط الإسرائيلي المناسب للرقابة على السلعة. وعلى التاجر الفلسطيني إتمام الصفقة التجارية مع البائع

أو الوسيط الإسرائيلي، وعليه تسديد ثمنها من أجل تقديم الطلب. وفي حال كان الرد إيجابياً يُسمَح حينها بتنسيق تفاصيل دخول البضاعة عبر معبر كرم أبو سالم، وقد أكد عدد من التجار والمقاولين للمركز الفلسطيني لحقوق الانسان تعقيد هذه

-

- العملية، حيث تعمد سلطات الاحتلال إلى تأخير الردود على الطلبات لأشهر، وفي حالات كثيرة تقوم سلطات الاحتلال المتمركز في معبر كرم أبو سالم بإرجاع البضائع التي تم الموافقة على دخولها. ويتسبب ذلك في خسائر فادحة للتجار الذين يتكلفون بتسديد مبالغ كبيرة لأرضية الميناء والمخازن، وللمقاولين المتعهدين على تسليم مشروعاتهم في مواعيد محددة.

القيود على حركة الأفراد

- ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيوداً مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايرز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ الصحافيون الأجانب؛ العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ التجار ورجال الأعمال؛ أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.
- فرضت السلطات الاسرائيلية قيوداً جديدة على مغادرة الفئات المحدودة التي يسمح لها باجتياز معبر بيت حانون "ايرز". وقد شملت هذه القيود إطالة الوقت المطلوب للتعامل مع طلبات تصاريح الخروج من غزة من 24 يوم عمل إلى 70 يوم عمل لطلبات الدراسة، التجارة، السفر إلى الخارج، و50 يوماً لطلبات زيارة قريب مريض، حضور مؤتمرات، مواعيد مع قنصليات وسفارات في الضفة الغربية، أو إسرائيل، و23 يوم عمل للنظر في طلبات المعالجة الطبية غير الطارئة. ولا تشمل هذه المدة أيام الاجازات المقررة وهي يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع.
- كما فرضت السلطات الاسرائيلية قيود جديدة على الاحتياجات التي يسمح للمسافر، عبر معبر بيت حانون "ايرز"، باصطحابها معه أثناء اجتياز المعبر، ومن ضمن هذه القيود منع حيازة الأجهزة الالكترونية والكهربائية ومواد التجميل والمواد الغذائية، كما يمنع المسافرين من وضع احتياجاتهم في حقائب ذات عجلات.
- **المرضى:** عرقلت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون "ايرز" خلال شهر نوفمبر سفر مئات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال نفس الفترة بمرور 1.348 مريضاً، يرافقهم 1.214 من ذويهم. ويشكل عدد المرضى الذين يُسمح لهم شهرياً باجتياز معبر بيت حانون "ايريز" أقل من نصف عدد المرضى الذين تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح سفر عبر المعبر.
- **زيارات المعتقلين:** سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر نوفمبر لـ 30 شخص فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 18 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية، وفق مصادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر بغزة. ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر نوفمبر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي تتيحها التفاهمات التي تم التوصل إليها بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية.
- **التجار:** واصلت السلطات المحتلة فرض القيود على تنقل التجار عبر معبر بيت حانون "ايرز"، حيث سمحت السلطات الاسرائيلي خلال شهر نوفمبر بمرور 3.832 تاجر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وما تزال السلطات المحتلة تحظر مرور مئات التجار، من دون أسباب.
- **الفئات الأخرى:** سمحت السلطات الاسرائيلية خلال شهر نوفمبر لـ 522 من العاملين في المنظمات الدولية، و23 دبلوماسياً، و386 من أصحاب الحاجات شخصية، و246 من المسافرين عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي"، و178 من عرب 1948 باجتياز المعبر، وفقاً للهيئة العامة للشؤون المدنية في غزة. وخلال نفس الفترة منعت سلطات الاحتلال كبار السن من الوصول إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه. ولا تعبر هذه الإحصائيات عن عدد الأشخاص المسموح لهم

بالمرور، فعدد الحاصلين على تصاريح أقل بكثير من عدد مرات المرور، ولكن يستطيع حامل التصريح المرور عبر المعبر أكثر من مرة خلال الشهر الواحد.

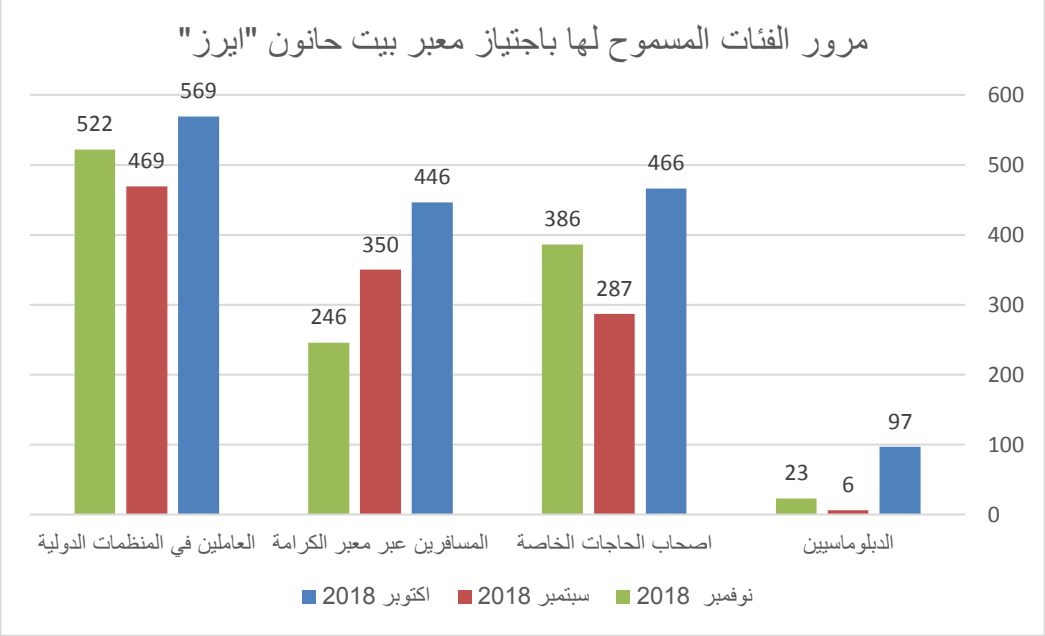

- **الحركة على معبر رفح البري:**

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، حيث تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5.288 مواطناً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد إلى القطاع 2.880 مواطناً، وأرجعت السلطات المصرية 789 مواطناً، ومنعتهم من السفر، من دون إبداء أسباب. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.